Issue 6272 Wednesday 13/2/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6272 الاربعاء 7 من جمادى الاخرة 1440 هـ 13 من شباط (فبراير) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

رحلة على ضفاف السفر

ياسر الوزني
بغداد

يقول تشرشل ركبت سيارة الأُجرة يوماً متجها إلى مكتب ال BBC لإجراء مقابلة وعندما وصلت طلبت من السائق أن ينتظرني أربعين دقيقة إلى أن أعود ! لكن السائق إعتذر وقال لي لا أستطيع حيثُ علي الذهاب إلى البيت لكي أستمع إلى خطاب ونستون تشرشل ...يقول تشرشل لقد ذهلت وفرحت من شوق هذا الرجل ليستمع لحديثي فأخرجت عشرة جنيهات وأعطيتها له دون أن أفصح له عمن أكون وعندما رأى المبلغ قال لي سأنتظرك ساعات حتي تعود يا سيدي و ليذهب تشرشل إلى الجحيم.

قد لايصدق كثير من مستخدمي وسائل النقل المختلفة (برية ،بحرية ،جوية) أن علاقتهم مع الناقل إنما هي علاقة قانونية بين الناقل والمنقول بعد الأتفاق على الأجرة ، ولايشترط لهذه العلاقة شكلاً معيناً وإنما يكفي منها التراضي وتطابق الأيجاب والقبول لتشكل عقدا مكتمل الأركان والشروط بحيث يصبح كلا من المتعاقدين إما دائنا أومدينا للآخر وكل طرف له حقوق وعليه إلتزامات تجاه الطرف الاخر.

إن المقصود بوسائل النقل هي التي أبتكرها الأنسان أوسخرها لأجل خدمته في التنقل من مكان إلى آخر، ومع تقدم الأزمان وتطور مظاهر الحياة العامّة في مختلف المجالات صاريبحث عن وسائل لنقل البضائع أيضاً، وقد استخدم في بادئ الأمر الحيوانات لهذه الغاية كالخيول والجمال ثمّ ابتكر العربات التي يجرُها الحيوان وصولاً لوسائل النقل الحديثة حيث مرت هذه الوسائل بسلسلة طويلة عبر التاريخ وكانت هناك قفزات نوعية وسريعة في هذا المجال حيث بدأت بالمشي على القدمين حتى وصلت المركبات الفضائية الحالية،

ضوء على بعض فقرات قانون النقل العراقي :

تُعرّف المادة 5 من قانون النقل العراقي رقم 80 لسنة 1983 بأنه إتفاق يلتزم الناقل بمقتضاه بنقل شخص أو شيء من مكان الى آخر لقاء أجر معين.

المادة 6

اولاً –يتم عقد النقل بمجرد الاتفاق ويجوز إثباته بجميع الطرق.

ثانياً –يعتبر صعود الراكب الى واسطة النقل قبولاً للايجاب الصادر من الناقل إلا اذا يثبت إن نية الراكب لم تتجه الى ابرام عقد النقل.

ثالثا –يعتبر تسلم الناقل الشيء محل النقل قبولاً منه للأيجاب الصادر من المرسل.

المادة 9

اولا –يلتزم الناقل بنقل الراكب وامتعته بواسطة نقل صالحة لهذا الغرض من جميع الوجوه الى مكان الوصول وذلك طبقا للاتفاق وفي الموعد المعين لذلك، واذا لم يعين موعد للوصول ففي الموعد الذي يستغرقه الناقل الاعتيادي اذا وجد في الظروف ذاتها.

ثانيا –يلتزم الناقل باحاطة الراكب علما بتعليمات النقل.

ثالثا –يخضع نقل الامتعة التي تسلم للناقل للاحكام الخاصة بنقل الشيء.

المادة 24

يجوزإقامة دعوى المسؤولية الناشئة من عقد النقل في حالة وفاة الراكب، سواء وقعت الوفاة أثر الحادث مباشرة أو بعد فترة زمنية من وقوعه، من قبل:

اولاً –من حرم من الاعالة بسبب موت الراكب وذلك عن الضرر المادي وان لم يكن وارثا.

ثانياً –الزوج والاقارب الى الدرجة الثانية الذين أصيبوا بالآم حقيقية وعميقة من الضرر الادبي.

أهمية النقل :

حظي النقل على أختلاف صوره بأهمية متميزة عن بقية عناصر الانتاج الداخلة في العملية الصناعية الاقتصادية فهو يشغل البناء الارتكازي لاي نشاط أقتصادي ،ونذكر هنا بعضاً من أهميته :

1– من الناحية الاقتصادية

أولاً..تطور النقل مكّن المجتمعات من الحصول على إحتياجاتها المختلفة من أصناف السلع والمواد الأولية والغذائية أينما كانت مصادرها.

ثانياً ..تخفيض تكاليف الإنتاج لأن النقل عنصر رئيسي من عناصر العملية الإنتاجية، فأي إنخفاض في تكلفة النقل يؤدي الى إنخفاض في سعر السلعة المنتجة والعكس صحيح.

ثالثاً..ساعد تقدم وسائط النقل على قيام التخصص الأقليمي والدولي بحيث وسع من دائرة السوق أمام منتجات المناطق والأقطار المختلفة متجاوزاً ماكانت كل مدينة تعتمد على انتاجها المحلي من كافة المنتجات مما يعني تعرض هذا الأنتاج للركود الأقتصادي .

رابعاً..توفير فرص العمل إذ يعتبر الجهد البشري عنصراً رئيسياً في هذا النشاط ولا تقتصر عملية النقل على سائق المركبة حسب وإنما بضمنها عمال الصيانة ، وموظفي أدارة النقل منفذي مشاريعه.

2- في المجال السياسي

أولاً.الدولة القوية هي التي تمتلك قوة كبيرة وهيمنة كاملة على مرافق وحدتها السياسية كافة ولا يتم ذلك إلا بفضل ما تمتلكه هذه الدولة من شبكة عالية ومن أنماط متعددة لوسائط النقل .

ثانياً. تحقيق الوصل والاتصال بدلا من العزلة والانفصال بما يعزز وحدة الدولة الوطنية والقومية وكذلك وحدة أراضيها وهنا تكون الحاجة مؤثرة إذا كانت الدولة في مرحلة النضج والاستقرار السياسي والاقتصادي

ثالثاً.مرونة الحركة والانتقال داخل الحدود الجغرافية للدولة يؤكد سيادة القانون وأستتباب الامن ثم القضاء على العزلة والتباين الحضاري بين اجزائها وبين دول العالم الاخرى.

3- المجال الاجتماعي

أولاً.كثيراً ما تكون السيارات والطرق المعبدة أوخطوط السكك الحديدية مسؤولة عن ظهور النويات الحضارية التي من شأنها أن تكون مركزا حضرياً،كما ان تطوروسائط النقل وحجمها يُقرب المسافات بين مقار العمل وسكن العاملين.

ثانياً .تقدم النقل ساعد على نمو وتوسيع المدن ومناطق الاستيطان الاخرى على حساب الارياف فأصبحت مركزا للنشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري.

عناصر ومميزات عقد النقل:

1- إنه عقد رضائي: سواء تعلق الأمر بنقل الأشخاص أو بنقل البضائع، لا يقوم إلا بتراضي الأطراف، ويكون صحيحا بتوافق الطرفين، أي تبادل الإيجاب والقبول.

2- عقد إذعاني : يقتصر القبول فيه على مجرد التسليم بشروط مقررة يضعها الناقل ولا يقبل مناقشته فيها .

3- عقد ملزم للجانبين: الشاحن أو الراكب من جهة، والناقل من جهة أخرى كل يلتزم بالقيام بعمل معين أو أداء شيء سبق الاتفاق عليه، فالشاحن (المرسل) أو الراكب ملزم بأداء أجرة النقل في حين نجد الناقل ملزم بالتحويل المكاني للشخص أو للشيء من نقطة لأخرى، كما يلتزم بتوفير شروط السلامة إذا تعلق الأمر بالأشخاص.

4- عقد فوري: لأنه ينتج آثاره مرة واحد بمجرد إبرام هذا العقد مع العلم أنه يمتد فترة معينة مثلا في نقل الأشخاص أو البضائع فهو التزام يقف عند حدود التنفيذ،

5- يختلف عن عقد الوديعة لأن الأخير يهدف الى حراسة الشيء والمحافظة عليه في حين أن الغاية من النقل هو تغيير مكان الشيء ونقله من جهة الى أخرى

6- كما أنه يختلف عن عقد الإيجار لأن النقل لا يقتصر على مجرد تأجير أداة النقل لوضع الأشياء فيها كما هو الحال في أجارة المخازن والمنازل بل ينصب على تغيير المكان وتوصيل الأشياء أو الأشخاص الى جهة أخرى.

7- هذا الأختلاف يسري على عقدالعمل لأن الناقل هنا يوظف خدماته لحساب المرسل أو الراكب وليس تابعاً له ويقوم بعمله بحرية تامة وأن المبلغ الذي يدفع مقابل النقل لا يعتبر أجراً(راتباً) وإنما أجرة نقل .

رسالة إلى رئيس الوزراء

كامل كريم الدليمي
بغداد

أنا المواطن العراقي الذي ما لبثَ أن يَمرَّ يومي بسلام إلا وأفكر ماذا سيكون شكلَ يوم غد، لأن الأحباط والخوف بدا يدبُ بنفسي وكنت أمَني النفس بأني متماسك وصبور !!!

رغبت ان اتابع اداءك لا لشيء ، ولستُ حاسداً لموقعك لأنك تجلس على كرسي ، إما أن يكون طريقك الى الجنة (في مَقعدُ صدقٌ عند مليكٍ مُقتَدَر) اي في دار كرامة الله ورضوانه وفضله ، أو لا سَمح الله في منزلة من خانوا الامانة وظلَموا العباد في كنف ابو لَهب اعاذكم الله والقارئين جميعاً منها ، اراكَ واثق الخُطى تمشي ملكاً ، هادئاً تُعطي صورة لمن يتابعك انكَ رئيس وزراء في سويسرا او اي بلد لايمتلك حتى شرطي لما يَنعَمُ به من أمان واستقرار وقناعة تامة عند المواطن بأن الدولة ستضمن لهُ ولاولاده مستقبلا زاهرا ، انا كمواطن احاول متطفلاً ان اتابع تاريخا وحاضرا وطريقة تفكير من يقودني باعتباري احاول ان اصارع نفسي المتعنتة بالقبول انني اعيش التجربة الديمقراطية الحديثة التي اصابها – للاسف – شلل الاطفال حالَ ولادتها ، وكأننا بلد لايمتلك مقومات العيش بحرية او نماء او أننا مغضوب علينا ... ولكي تبقى شعارات تلك العناوين (الحرية ، الديمقراطية) محاور رنانة تتحدث بها الكتل السياسية ونخب المجتمع للاستهلاك المحلي ، وانا اتابع جنابك تذكرت مثلا عراقيا قديما نستخدمه نحن ابناء الريف يقول (لگمة الشبعان على الجوعان بطية) ، وهذا يشمل كل المتضررين من الاداء الحكومي والذين يضعون ثقتهم بك ويأملون خيراً فيتفاجأون بخطوات بطيئة واجراءات تكاد لاتراها العين المجردة ، نعم دولة الرئيس جنابك تحاول ترسيخ مفاهيم الدولة في نفوس انهكتها رائحة البارود ، وأرقها لون الدم وشحوب وجوههم وأصفرارها .. قهراً ان شئت سميه ، جوعاً لاتستبعده ، ظُلماً ، ليس بقليل ماحصل لهم ، ولو تطلع حضرتك على بيانات الرصد الاعلامي التي من المفترض ان يقدمها لجنابك مكتبكم الاعلامي الموقر وينقل حقيقة مايحصل في مجتمعنا حينها أعتقد ستغير طريقة تفكيرك وادوات تنفيذك ، لانك ستطلع على حجم المأساة الحقيقية لشعب كان يأبى الذل والمهانة واصبح في حالة يرثى لها ، فنانو العراق من الجيل الرائع الذي ترك أرثاً رائعاً للفن يستجدون على مواقع التواصل الاجتماعي لانهم لم يتمكنوا من الصبر اكثر من مما صبروا (ربي مسني الضر وانت ارحم الراحمين) وهو نبي عليه السلام يناجي ربه ، والناس اليوم لايمتلكون صبر الانبياء، فبعد ان يناجوا الله في سرائرهم فأنهم لايعفوك من ان يطلبوا منك ان تؤمن لهم عيشهم وأمنهم وكرامتهم ، لانك ولي امرهم في الدنيا وتتحمل المسؤولية التأريخية والوطنية والشرعية في اي تقصير تجاههم.

هل سمعت دولة الرئيس بالطفلة (رهف) شهيدة الطفولة في زمن اقل ما اقول عليه فقد أنسانيته ، كيف تعرضت للتعنيف والتعذيب والقتل بدم بارد من قبل عائلتها؟ هل سمعَ دولتكم بأب يقتل ابنه طعناً بالسكاكين ، وزوجة تقتل زوجها وتأخذ مع جثتة "صورة سلفي " بالهاتف النقال ، صور مأساوية مختلفة ومشوهه تعطي صورة حقيقة لمجتمعنا وما تعرض لهُ من دمار على المستوى الأنساني والأخلاقي .. لهذا يا دولة الرئيس اتمنى ان اجلس معك لاقول لك انكَ لست بخير ، ولاتفرح بكرسي السلطة لأنك تقودُ شعباً قد استُهدف ونجحوا في تدميره ، عليّ ان اذكرك اننا بحاجة الى بناء الانسان بدل ان اسمع الصراع السياسي دائراً على بناء الحجر بالتأكيد سينبري لي بعض المثقفين والنخب والاعلاميين ليدافعوا عن عرين السلطان ، سأقول لهم انا مع السلطان واقدرهُ كثيراً لكني أميل لمصائب قومي اكثر ، سيحدثني احدهم اني ارى نصف القدح الفارغ، واني ذهبت باتجاه الجوانب السلبية وتركت الايجابيات ، سأجيبهم تعالوا الى ميدان الحوار وسأجلب معي ادوات البؤس وصور القهر وآمالاً محطمة ونفوساً منكسرة ونماذج من عوائل مشردة لاتقوى على قوتها اليومي .. فما انتم حاملون ؛ ارباب المال الفاسد ممن اعتاشوا على دماء الفقراء ، وتربت كروشهم على السحت الحرام ،اي صور ستحدثوني بها الاعمار والبناء وناطحات السحاب والمدن التي تعمرت بعد ان دُمرت ، ام ستحدثونني عن المهجرين قصراً من مناطقهم قد اعادتهم الدولة بحلّة جديدة تليق ببلد مثل العراق ؟؟؟

لايستطيع احد ان ينبري للدفاع عن الباطل واخفاء الحقائق ، إلا من يلجأ ليقول ان فشلت تجربتنا في الحكم فسيعود النظام السابق للسلطة ، وهذه قصة اقرب لان تكون تافهة لامعنى لها لان هدفها زرع الخوف والرعب في قلوب الناس من عودة النظام ، او قد تكون للتغطية على مافيات الفساد والانهيار المتلازم لعمليتنا السياسية منذ ولادتها ..

دولة الرئيس اشعر بالغثيان وانا ارى ان مشروع التغيير في العراق حصل في نفوس الناس وليس بنظام الحكم ، فأنظمة الحكم مصيرها تتغير وهذا ديدن كرسي السلطة وتجارب الماضي كثيرة ، لكن عندما تتغير النفوس ويقتل الاب ابنة وتقتل الزوجة زوجها ويعنف الاهل ابناهم حتى الموت ويستجدي اصحاب العقول المنتجة قوت يومهم ، حينها علينا ان نتفق ان المستهدف لم يكن النظام بل المنظومة القيمية والاخلاقية لاكثر شعب اصالة وتاريخ مشرق على وجه الارض ، وحتى نتفق على ذلك دعنا نبحث عن الحلول الجذرية حتى ان كلفتنا الكثير ، دعنا نفكر بصوت عال ونختار الحلول الناجعة ونسعى لتطبيقها بل ونتابع آليات التطبيق، دعنا نسترضي المواطن وليس صاحب الكتلة السياسية ، دعنا نتشارك في أعادة اعمار وبناء الانسان لانهُ الرصيد الحقيقي للدولة .. دولة الرئيس عندما تطلع على كل مايجري في مجتمعنا سيتغير حتى منهاجك الحكومي الذي الزمت نفسك به ، لانه لامعنى ان نُعَمرَّ الحجر ونُدمرّ البشر.

ولامعنى لبناء الاوطان وتزويقها وبطون الشعوب خاوية.

وجهة نظر إقتصادية

التعاون بين العراق والأردن .. نقاط إيجابية

صالح الهماشي
بغداد

شهدت العلاقات العراقية الأردنية في الفترة الاخيرة الكثير من الحراك على خلف الزيارات العديدة لكثير من صناع القرار السياسي والاقتصادي بين البلدين ابتداء من زيارة رئيس الجمهورية برهم صالح الى عمان في 15 تشرين الثاني 2018 الماضي تبعتها زيارة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية فؤاد حسين في 19 كانون الاول 2018 الماضي ثم زيارة الملك عبد الله بن الحسين الى بغداد في 14 كانون الثاني2019 التي سبقتها زيارة العمل الرسمية لرئيس الوزراء الأردني الى بغداد عمر الرزاز في 29 كانون الاول 2018 الماضي ولقائه رئيس الوزراء عادل عبد المهدي التي تمخض عنها بيان مشترك أعلن فيه الجانبان الرغبة في تطوير علاقاتهما في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، تبعتها زيارة وفد عالي المستوى الى بغداد برئاسة نائب رئيس الوزراء الأردني رجائي المعشر وما تمخض عنه هذا الحراك من الاتفاق بين الطرفين على العديد من القرارات والاتفاقيات الاقتصادية التي اثارت الكثير من المفارقات والاختلافات ما بين مؤيد ورافض لها، ولا انوي في هذه الورقة البسيطة الخوض في التفاصيل السياسية وانّما احببت تسليط الأضواء على الشأن الاقتصادي وما قد اجده مناسب في هذا الباب . ان الملاحظ في هذا الحراك هو الرغبة الملحة من قبل الجانب الأردني في التأسيس لعلاقات اقتصادية متينة والعودة بالتبادلات التجارية الى ما قبل عام 2014 حيث شهدت تراجعات كبيرة على اثر الانهيار الأمني بعد سقوط العديد من المحافظات العراقية في قبضة تنظيم داعش الإرهابي، الامر الذي انعكس سلباً على الاقتصاد الأردني الذي يعتمد بشكل كبير على الأسواق العراقية والذي تظافر مع مجموعة عوامل اقتصادية اردنية داخلية اخرى الى تأثر سلباً على الاقتصاد المملكة الهاشمية وبصورة دراماتيكياً لتنهي حكومة هاني الملقي وتكليف الدكتور عمر الرزاز في 2018/6/4 بعد سلسلة من التظاهرات الجماهيرية على اثر تدهور الوضع الاقتصادي ورفع أسعار المحروقات في الأردن، حيث دفعت العوامل أعلاه الأردن الى استثمار انتهاء القتال مع الجماعات المسلحة والسعي بصورة جادة وحثيثة للبدء بصفحة جديدة من العلاقات السياسية والتجارية والصناعية والاقتصادية مستثمرة توجه العراق نحو إعادة مد جسور التواصل مع عمقه العربي من جهة، ورغبته في إيجاد اكثر من سوق للاستيراد والانفتاح على اكثر من جهة في حالة ضيقت الولايات المتحدة الخناق على ايران في حصارها الاقتصادي من جهة أخرى ، فكانت ثمرة هذا التواصل الاقتصادي الاتفاق على مجموعة نقاط وهي كالتالي:-

¥الاتفاق على الإجراءات اللازمة لإنشاء منطقة صناعية مشتركة على الحدود بين البلدين وبمساحة 24كيلومتر مربع.

¥اعفاء مجموعة من البضائع الأردنية الصنع للدخول للعراق دون تعرفة الجمركية وتصل هذه المواد لقرابة 371 مادة منتجة داخل الأردن.

¥فتح المعابر الحدودية وحركة الشاحنات المستمرة من المصدر الى الموقع في البلد الآخر دونما تفريغ في نقطة الحدود.

¥قامت السلطات الأردنية بتقليص الرسوم على البضائع المتجهة من العقبة الى العراق بنسبة 75 بالمئة.

□ منح أفضليّة للسلع الزراعية العراقية للدخول للأردنّ في المواسم التي يشحّ فيها إنتاج الأردن لهذه السلع .

□ الاتفاق على مد أنبوب تصدير نفطي من الرميلة في البصرة الى ميناء العقبة عن طريق الأراضي الأردنية وبطاقة استيعابية تصل الى مليون برميل يومياً .

□ إعادة العمل بمذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والاردن في 2006/8/15 والتي تنص على تزويد الجانب الاردني بكمية 10 آلاف برميل باليوم من نفط خام كركوك الى مصفاة الزرقاء وفق معادلة تسعيرية جديدة تعادل سعر نفط خام برنت ناقصاً (16) ستة عشر دولاراً تغطي كلفة النقل ما بين كركوك والزرقاء، مع الفروقات في نوعية نفط خام كركوك عن نفط خام برنت مما يجعل سعر البرميل تفضيلياً واقل من سعره العالمي.

ان النقاط أعلاه مثلت اهم البنود والتفاهمات الاقتصادية بين الجانب العراقي والأردني والذي اثار الكثير من الاختلافات والمداخلات بين الأطراف السياسية والاقتصادية ما بين مؤيد ورافض لهذه النقاط لاعتبارات عديدة ولا اعتقد انه يمكن القبول بها جملة واحدة كما لا يمكن رفضها جملة واحدة فأن طبيعة المشهد السياسي والاقتصاد العراقي بشكله الحالي قد يجرنا الى القبول بقسم من هذه البنود وفض القسم الاخر مع مراعاة الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي والتي تظافرت معها مجموعة عوامل امنية وجيوسياسية أدت في نهاية المطاف الى تعطل الاقتصاد العراقي بصورته الكلية واعتماده بالمقابل على الاستيراد بدرجة ضيقت من خياراته الاقتصادية وجعلت العديد من تفاصيل الاتفاق الاقتصاد العراقي الأردني بمثابة واقع حال لا يمكن سوى التعامل معه بواقعية، وان كانت هناك العديد من النقاط كان من الممكن التريث بها والبحث عن بدائلها من الداخل .

تفاصيل الاتفاقيات

وعند البحث في تفاصيل الاتفاقيات والتفاهمات الاقتصادية بين البلدين ومناقشة تفاصيلها يمكن الخلوص الى اربع محاور رئيسية :-

1– المحور الأول هو اعفاء 371 مادة مصنعة داخل الأردن ودخولها للأسواق العراقية دون تعرفة جمركية، والاصوات العديدة التي نوهت الى دور الاستيراد المفرط في تراجع ما تبقى من الصناعة الوطنية، والتي تنتظر منذ فترة ليست بالقصيرة توفير الحماية لها، ولا شك ان استمرار دخول المزيد من البضائع المستوردة تجعل من قيام صناعة او زراعة وطنية امراً صعباً، حتى مع وجود التزام من قبل الحكومة الأردنية بمنح أفضليّة للمنتج العراقي للدخول للأردنّ في المواسم التي يشحّ فيها إنتاج الأردن لهذه السلع فالجميع يعلم ان حال الصناعة في العراق لا يؤهله بتصدير ولو حتى ابرة الخياطة بسبب ترنح الواقع الصناعي والزراعي في العراق على اثر غزو المنتج الأجنبي للسوق العراقية هذا هو الداء الذي لم نجد له دواء.

وقد يكون من المناسب في هذا الباب الإشارة الى ان الواقع والمعطيات الحقيقية تشير الى ان قيمة التبادل التجاري مع الاردن في افضل احواله وصل الى 600 مليون دولار مقارنة مع حجم التبادل التجاري الكلي للعراق الذي يبلغ حوالي 55 مليار دولار (وفي بعض السنوات تجاوز هذا الرقم بكثير) وبنفس البضائع المدرجة على قائمة الاعفاء مع الجانب الاردني اي ما نسبته 0.92 بالمئة من اقل من واحد بالمائة لا تشكل تأثير كبير على النشاط الاقتصادي في الداخل بنسبة للمتخوفين. مع ملاحظة ان قيمة التبادلات التجارية بين العراق والصين تجاوز 16 مليار دولار ومع تركيا تجاوز 12 مليار دولار ومع ايران تجاوز 9 مليار دولار والعراق يستورد من هذه الدول ما يمكن ان يستورده من الاردن ودون هذا الضجة الكبرى.

2– المحور الثاني يمثل امكانية الاستفادة من الاتفاق على إنشاء منطقة صناعية مشتركة على الحدود العراقية الاردنية والتي يمكن ان تكون تجربة رائدة على الحكومة استغلالها وتعميقها من خلال نسخ تجربة مدينة الزرقاء الصناعية الأردنية ونقلها للعراق وعدم السماح للجانب الاردني باحتكار العمالة او الخبرة الميدانية ونقلها للجانب العراقي الذي يفتقر الى تجربة المدن الصناعية ولاتزال لغاية الان الاحياء الصناعية تغزوا مدنه وبصورة تكاد تكون عشوائية وغير منظمة بما تحمله من فوضى وتلوث بيئي واختناقات وازدحامات مرورية في الشوارع العامة نتيجة الأداء الصناعي لهذه الاحياء مع ملاحظة صعوبة إيصال الدعم الحكومي من خطوط كهرباء صناعية وأنواع مختلفة من المياه الصناعية وطرق نقل وتوفير المواد الخام وغيرها من اشكال الدعم الذي تكون الدولة هي المسؤولة عنه .

3– المحور الثالث هو الاتفاق على مد أنبوب تصدير نفطي من البصرة الى ميناء العقبة لتوسيع الصادرات النفطية العراقية بإضافة مليون برميل يومياً والذي يمكن العراق من رفع حجم صادراته النفطية الى قرابة 5مليون برميل يومياً، وهذا رقم يمكن ان يوفر الكثير من الإيرادات العامة وخصوصاً ان النفط يشكل اكثر من 95 بالمئة من الصادرات العراقية وان ايراداته تشكل قرابة 90 بالمئة قيمة الموازنة العمومية للبلاد.

منفذ اضافي

ومن جهة ثانية فان هذا الانبوب يمثل منفذ اضافياً يمكن للعراق استثماره، فالعراق يمتلك حاليا خطوط أنابيب موزعة على ميناء البصرة شمالي الخليج بطاقة تزيد على مليوني برميل وخط أنابيب عبر الأراضي التركية بطاقة تراوح بين أربعمائة وخمسمائة ألف برميل في اليوم وهذا قد لا يكون كافياً مع إمكانية العراق النفطية التي من الممكن ان تصل الى 12 مليون برميل اذا ما احسنت الحكومة الحالية والحكومات القادمة استغلال هذا الملف، مع ملاحظة ان منافذ التصدير الحالية قد لا تستوعب الطاقات الإنتاجية المتزايدة وبالتالي فإن الحاجة إلى بناء منافذ جديدة وبطاقات عالية أصبح أمرا ضروريا .

4– المحور الرابع هو تزويد الجانب الاردني بـ 10 آلاف برميل يومياً من نفط خام كركوك وهذا الدعم بالرغم من كونه لا يشكل رقماً كبيراً بالنسبة للعراق لان مجموع ما يصدره العراق للملكة في سنة لا يمثل سوى صادرات يوم واحد فقط من النفط العراقي للعالم ولكنه في نفس الوقت يمكن ان يؤمن 7 بالمئة من احتياجات المملكة حسب ما صرحت به وزيرة الطاقة والثروة المعدنية الاردنية وبسعر تفضيلي.

وهذا الجانب تحديداً هو صورة من صور التفاهمات السياسية بين البلدين والذي يحمل الصبغة السياسية بعيداً عن الجوانب الاقتصادية، فالعراق بهذا الاتفاق يقوم بدعم كبير للأردن في ازمة الطاقة التي يعاني منها منذ فترة ليست بالقصيرة والتي كانت السبب المباشر في الاطاحة بحكومة الملقي وتكليف عمر الرزاز بعد مظاهرات واسعة على اثر زيادة أسعار الوقود والمحروقات، ولا شك ان للحكومة الحق في إقامة العلاقات الاستراتيجية ودعم موقفها السياسي مع دول العالم عموماً ودول الجوار خصوصاً، ولكن المتابع لاتجاهات المواقف السياسية للأردن لا يسجل وجود موقف متميز له في دعم العراق في حربه مع الإرهاب، كما ان ارضه تضم العديد من القيادات السياسية المعارضة لمجمل العملية السياسية في العراق، ولازالت المؤتمرات والفعاليات التي تمجد النظام السابق مستمرة على ارضه من دون ان يكون لها رادع من قبل الحكومة الأردنية، بالإضافة الى وجود ديون اردنية على العراق تبلغ اكثر من مليار دولار وودائع عراقية من زمن النظام السابق في عمان تحفظ عليها البنك المركزي وتقدر بحوالي 3 مليار دولار، وكان من الممكن للحكومة العراقية ان تستغل قضية تزويد الأردن بالنفط للضغط باتجاه حل هذه الأمور العالقة ولصالح العراق او على الأقل الإعلان عن ما يطمئن الشارع العراقي بهذا الخصوص. وفي الختام فان الاتفاقية العراقية بين العراق والأردن تضم في طياتها بنوداً متعددة تحمل العديد من النقاط الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها سياسياً واقتصادياً وتصب في الصالح العام، بالاضافة الى بعض النقاط التي من الممكن ان تشكل عناصر ضغط على الاقتصاد العراقي والصناعة الوطنية من الممكن تجنبها او العمل على تقليل تأثيرها السلبي، ولكن بصورة عامة يمكن ان تكون هذه الاتفاقية منطلق لإقامة علاقات صناعية جديدة من خلال خوض تجربة المدن الاقتصادية، و تفتح اكثر من منفذ وطريق للتجارة العراقية مع العالم الخارجي، مع ضرورة التعامل معها بواقعية والعمل على تطويرها وتجاوز نقاطها السلبية مستقبلاً وخصوصاً مع وجود نص يخول مراجعة بعض بنودها كل ستة اشهر.

□ خبير اقتصادي

قد يكون من المناسب في هذا الباب الإشارة إلى إن الواقع والمعطيات الحقيقية تشير إلى إن قيمة التبادل التجاري مع الاردن في افضل احواله وصل إلى 600 مليون دولار مقارنة مع حجم التبادل التجاري الكلي للعراق الذي يبلغ نحو 55 مليار دولار (وفي بعض السنوات تجاوز هذا الرقم بكثير)